الأمم المتحدة

A/C.3/72/9*

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثالثة

البند ٧٢ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لضمان تمتّع المواطنين بحقوق العمل المكفولة وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار **إبراهيموف**

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

231017 131017 17-17862 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لضمان تمتّع المواطنين بحقوق العمل المكفولة وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية

على مدى السنوات التي مرّت على استقلال أوزبكستان، تكوّن أساس قانوني متين أفضى إلى تهيئة الظروف المؤاتية للإعمال الفعلي للحقوق المتعارف عليها عالميا المتمثلة في حق جميع الأشخاص في العمل، وفي حرية اختيار المهنة، وفي ظروف العمل المنصفة. وقد جسّد دستور جمهورية أوزبكستان والتشريعات الوطنية للبلد هذه الحقوق الاجتماعية الأساسية المكرّسة في الصكوك الدولية، حيث يُحظر بوضوح تشغيل الأطفال والعمل القسري.

وقد صدّقت أوزبكستان، بصفتها عضوا في منظمة العمل الدولية، على ١٤ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بعدم جواز عمالة الأطفال والعمل القسري، وجرى إدماج أحكام هذه الاتفاقيات بشكل متّسق في التشريعات الوطنية.

وقد أقامت أوزبكستان تعاونا وثيقا ومثمرا مع منظمة العمل الدولية في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، يجري حاليا تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق في جمهورية أوزبكستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، حيث تُتوخّى طائفة من التدابير الرامية إلى حماية حقوق المواطنين في مجال علاقات العمل. ومن خلال التعاون البنّاء مع منظمة العمل الدولية، تحسّنت صورة البلد على الساحة الدولية بشكل كبير، وتحققت نجاحات ملموسة.

وثمة مجلس تنسيقي معني بعمالة الأطفال والعمل القسري يقوم بدوره بفعالية في أوزبكستان. وإلى جانب الهيئات الحكومية، هناك أيضا المؤسسات المدنية والمجتمعية لحقوق الإنسان التي تضطلع بأنشطة لرصد الحالة في هذا المجال.

وقد أمكن بفضل التدابير المتخذة تحقيقُ نتائج هامة. وعلى وجه الخصوص، تم القضاء كليا على ظاهرتي عمالة الأطفال والعمل القسري في أوزبكستان. وقد خرجت أوزبكستان منذ عام ٢٠١٤ من قائمة الدول التي توجد بها مواطن قصور خطيرة على صعيد الامتثال لاتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وفي إطار استراتيجية العمل التي تغطي خمسة من المجالات ذات الأولوية لتنمية جمهورية أوزبكستان، والتي اعتُمدت هذا العام، جرى تحديد مسألة توفير الضمانات لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم بصورة يعوّل عليها كواحدة من الأولويات. وقد تم كذلك تعزيز الضمانات التي تكفل حقوق العمل للمواطنين من خلال مبادرة حيوية أخرى اتُّخذت في عام ٢٠١٧، ألا وهي مبادرة سنة الحوار مع الشعب وتعزيز مصالح الإنسان.

وإن أوزبكستان، مع تأكيد حرصها الشديد على الوفاء بالتزاماتها الدولية وبإعمال حقوق وحريات الإنسان، إلى جانب كونها قد أنشأت آليات للمراقبة الصارمة لعمليات توفير الحمايات الإضافية لحقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقا للمعايير الدولية، تؤكد انفتاحها للتعاون الدولي البنّاء في هذا المجال.

ومن أجل تعزيز فعالية جميع الأعمال المضطلع بها للتصدي لمخاطر العمل القسري، يولى اهتمام خاص في المرحلة الراهنة لكفالة كون التدابير المتخذة في مجال علاقات العمل تدابير شاملة ومنهجية، وكفالة الاستغلال الفعّال لإمكانات إقامة الشراكات الاجتماعية بين الهيئات الحكومية والمنظمات العامة.

وفي مجال منع مخاطر العمل القسري، ولا سيما في مجال الزراعة، تُبذل جهود دؤوبة لحل عدد من المشاكل الملحّة في مجالات تحديث النشاط الزراعي، والارتقاء بمستوى الميكنة في القطاع الزراعي، وإدخال التكنولوجيات المبتكرة في هذا المجال.

ووفقا لمرسوم صدر مؤخرا عن مجلس الشيوخ، الذي هو المجلس البرلماني الأعلى بأوزبكستان (*Oliy Majlis*)، يجري حاليا إنشاء لجنة برلمانية لتُعنى بضمان تمتّع المواطنين بحقوق العمل. ولضمان تحقُّق الشفافية في عمل اللجنة وتوفير المراقبة البرلمانية المنهجية، يجري العمل على استحداث إجراء تستطيع اللجنة بموجبه أن تعرض بصورة منتظمة على نظر مجلس الشيوخ ببرلمان جمهورية أوزبكستان بكامل هيئته معلومات عن النتائج التي تم التوصل إليها في إطار استعراض الأعمال التي قام بها مديرو الهيئات الحكومية والمنظمات الأخرى على الصعيدين المركزي والمحلي في مجال تنفيذ تشريعات جمهورية أوزبكستان والمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها فيما يتصل بضمان تمتّع المواطنين بحقوق العمل المكفولة لهم، بما في ذلك منع وحظر العمل القسري. وستقوم اللجنة الإقليمية المناظرة، بدورها، بتقديم المعلومات ذات الصلة لينظر فيها مجلس *Joqarg'i Ken'es* لجمهورية كراكالباكستان ومجلس *kengashi* لنواب شعب مدينة طشقند.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب مرسوم مجلس الشيوخ، تمت الموافقة على مجموعة من التدابير الرامية إلى ضمان تمتّع المواطنين بحقوق العمل المكفولة لهم، وفقا لتشريعات جمهورية أوزبكستان ومعايير العمل الدولية، حيث يُتوخى عدد من الخطوات الرامية إلى تعزيز إدماج اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدّق عليها في التشريعات ورصد هذه العمليات وتنفيذها، والتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، وبناء قدرات الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والاضطلاع بأعمال على صعيد الإعلام والتوعية في هذا المجال.

ووفقا للمرسوم، ستعتمد الحكومة تدابير شاملة لزيادة إدماج آليات السوق ومظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي في المجال الزراعي، والارتقاء بمستوى الميكنة الزراعية، وإدخال أنواع جديدة من نباتات القطن الملائمة لاتباع أساليب الحصاد المميكن على نطاق واسع، وتعظيم أثر الميكنة في الإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير مختلف أساليب توفير الحوافز الاقتصادية للعمال الموسميين المدعوّين وصياغة المقترحات لإخضاع علاقات العمل في هذا المجال وغيره من المجالات للضوابط التنظيمية.

وفي المرسوم، تولى عناية خاصة لمشاركة المنظمات غير الحكومية وغير التجارية وغير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني في القيام بأعمال الرقابة العامة للوقوف على مدى تحقُّق التنفيذ الصارم لتشريعات العمل على الصعيد المحلي، وتنفيذ حملات واسعة النطاق في مجالي إعلام وتوعية الجمهور بشأن هذه القضايا، وغير ذلك من الأنشطة.

وفي هذا الصدد، صدرت عن اللجنة البرلمانية المعنية بإدارة موارد الصندوق العام لدعم المنظمات غير الحكومية وغير التجارية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى الملحقة ببرلمان جمهورية أوزبكستان توصيةٌ بالنظر في مسألة تقديم الإعانات والمنح وتوفير اللجان العامة للمنظمات غير الحكومية وغير التجارية لكي تقوم، ضمن إطار الشراكات الاجتماعية، بتنفيذ البرامج المحددة الهدف لتهيئة ظروف العمل اللائق وتعزيز الضمانات التي تكفل تمتّع المواطنين بحقوق العمل.

وإجمالا، فإن المرسوم الذي اعتمده مجلس الشيوخ سيساعد على تعزيز فعالية الرقابة البرلمانية والعامة على تنفيذ هيئات الدولة والهيئات الإدارية للمعايير المنصوص عليها في تشريعات جمهورية أوزبكستان والمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها فيما يتصل بحماية حقوق العمل المكفولة للمواطنين وبعدم جواز أي شكل من أشكال العمل القسري.